

طرابلس تترقب معركة الحسم

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

كل الأنظار تتجه إلى الغرب الليبي مع بدء العد العكسي لما يصفها الخبراء الميدانيون بمعركة الحسم في طرابلس، تتويجا لعملية طوفان الكرامة التي أطلقها الجيش الوطني في الرابع من أبريل الماضي، والتي شهدت لأول مرة وصول القوات المسلحة الليبية منذ 2011 إلى ضواحي العاصمة، بهدف بسط سلطة الدولة والقضاء على حكم الميليشيات المتحالفة مع الجماعات الإرهابية تحت غطاء محور الإسلام السياسي واقعيا، وباسم حكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي افتراضيا. الاعناق تشربن اليوم في غرب ليبيا إلى أكثر من 20 ألف مقاتل وال آلاف المسلحين من القوات المساندة، وإلى قوات النخبة وقدرات مضافة إلى سلاح الجو، مع اتجاه لاستعمال الأسلحة الثقيلة بشكل غير مسبوق ما يعني الاعتماد على كثافة نارية لا يكن الجيش يرغب في اعتمادها خلال معارك الاستنزاف التي خاضها خلال الأشهر الماضية. يعود كل ذلك إلى جرح عميق أصاب القوات المسلحة في كبرياتها عندما أقدم مسلحو حكومة الوفاق على تصفية عشرات من جرحى الجيش في مستشفى غريان رميا بالرصاص، ومن عناصر قوة الدعم السريع

التابعة لداخلية الحكومة المؤقتة دهسا بالمرحبات، في مشهد يفضح سلوك الجماعات الإرهابية التي تسيطر اليوم في طرابلس، وتجد الدعم من النظامين القطري والتركي ومن المحور الإخواني الناشط إقليميا ودوليا، وكذلك من تجار الحروب ولصوص المال العام الذين لا يريدون لبلد ثري مثل ليبيا أن يتحرر من قبضة اباطرة الإرهاب والفساد. معركة تحرير طرابلس أو الموجة الثانية من "طوفان الكرامة" ستكون منطلقا لعملية سياسية جديدة في البلاد، تنطلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بثقة البرلمان المنتخب، ومن المنتظر أن تشرف على ترتيب البيت الداخلي عبر تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد بديل لمشروع الدستور الإخواني المنبت، وتنظيم استفتاء شعبي عليه، وصولا إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وكل هذا لن يتحقق إلا في ظل مصالحة وطنية لن يستثنى منها إلا من تورطوا في جرائم الحرب والتمرد ضد الدولة وممارسة الإرهاب أو الدعوة إليه ودواعش المال العام. ومن الطبيعي أن يكون للجيش دوره في تأمين المرحلة الانتقالية وفي إعادة بناء المؤسسات، بما سيؤدي لاحقا إلى تكريس مدينة الدولة، أما المشاريع الانفصالية التي يتبناها المجلس الرئاسي وتتزعّمها قيادات إخوانية فلن يكون لها مكان في مستقبل البلاد، فدماغ الليبيين التي اختلعت عبر التاريخ،



السياسي الذي ما كان ليكون في ظل حكم الميليشيات وانتشار السلاح وهيمنة شعارات الإقصاء التي تم ترويجها من قبل الإسلام السياسي وأدواته، كما سيكون لها أثر بالغ في المنطقة التي تتنازعها الأطماع والمشاريع العابرة الحدود، ولذلك فهي معركة تتجاوز حدود الجغرافيا لتلقى بظلالها على محيطها بما ستحدده نتائجها، التي لا يمكن أن تكون إلا في مصلحة الشعب الليبي وقواته المسلحة ومؤسساته الدولية المصادرة منذ عام 2011 من قبل ميليشيات لا تؤمن بالوطن الجامع ولا بؤسسات الدولة المقتردة.

الضخمة فقط، ولكن كذلك نتيجة نجاحه في استنزاف الجانب الأكبر من إمكانيات الميليشيات الميدانية ومن رصيدها المعنوي، وإملاكه أسبقية السيطرة على الأجزاء، فالسرعة في هذه الحالة ستزِيل الحرج عن الدول الداعمة، وعن الجهات الصامتة والتي يعتبر صمتها دعما غير مباشر للعملية العسكرية. إن المعركة المنتظرة التي قد تنطلق في أي لحظة، ستكون الأضخم من نوعها في تاريخ البلاد الحديث، وستنهى بالنسبة للعاصمة والمنطقة الغربية وليبيا ككل حالة من المعاناة استمرت طويلا، وستفتح الطريق أمام الحل

انتخابات ذات مصداقية، وهو ما كانت دعت إليه القيادة العامة للقوات المسلحة. ولم يذكر البيان الذي وقعت عليه فرنسا وبريطانيا ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا اسم حكومة الوفاق ولا شرعية المجلس الرئاسي، بما يشير إلى انتهاء مرحلة الصخيرات، وبداية مرحلة جديدة سيكون فيها الحسم للميدان أولا ثم للتوافقات الداخلية تحت شرعية مؤسسات الدولة وليس من خارجها. المطلوب من الجيش الحسم السريع للمعركة، وهو ما بات متاحا ليس في ظل الاستعدادات الكبيرة والتعزيزات

لماذا يفقد الحراك الجزائري للقيادة

أزراج عمر
كاتب جزائري

لقد تبين الآن بوضوح أن مؤسسات النظام الجزائري الحاكم أصبحت شريكة في تحريك أحزاب الموالاتة وبعض الأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي وشخصيات أخرى معروفة بانتهاها التقليدي لمنظومة السلطة سعيا لاحتواء الحراك الشعبي أو لإلغائه نهائيا. في هذا المناخ بدأ المواطنون الجزائريون يطرحون أسئلة ساخنة حول أسباب وخطوات إجماع الحراك الشعبي الجزائري عن تشكيل قيادة وطنية له تابعة من القاعدة الشعبية عبر بلديات الوطن التي يقدر عددها بـ 1541 بلدية، لتكون قوة سياسية حاسمة في المشهد السياسي الوطني تتكفل بإنجاز عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الخصوص يرى بعض الناشطين في الحراك الشعبي أن السبب الجوهري في عدم تكون هذه القيادة السياسية يتمثل في أن الحراك الشعبي هو شعاراته ومطالبه وليس حزبا سياسيا له تنظيم هيكل يضغط أعضاؤه، ويعتقد فريق آخر من هؤلاء أن تشكيل قيادة الحراك قد يعرض الناشطين فيه إلى الاختراق أو إلى الإغراء بالمناصب، أو إلى العذاب المادي من طرف المسؤولين الكبار في أجهزة السلطة المختلفة، وهناك من يبرهن سببا آخر يتلخص في كون الحراك ليس رابطة تنتهي إلى المجتمع المدني، وإنما هو ظاهرة شعبية في صورة فسيقساء مشكل من تنوع المواطنين والمواطنات والتيارات المطالبة بالتغيير السياسي ومحاسبة المسؤولين المنحرفين الذين تسببوا في إشاعة الفساد بكل أنماطه في المجتمع الجزائري.

المجتمع السياسي والمجتمع المدني الجزائري لم يتطورا بل هما لا زالا يدوران حول شكل الحكم وأشخاصه، وليس حول رهان دولة الحداثة الغائب حتى الآن في الساحة الوطنية، ربما بسبب غياب مجموعات التفكير لدى الحراك الشعبي أو لدى المؤسسات الجامعية والثقافية الوطنية، أو بسبب التصحر الفكري عند الشريحة المتحركة في أجهزة السلطة. لا شك أن هذا الفراغ الهائل قد أفضى سابقا، وسيؤدي لاحقا إلى ترك المجال واسعا لمنظومة النظام الحاكم أن توظف لصالحها كل هذه السليبات المذكورة، بالإضافة إلى استغلال تباينات فسيقساء الحراك الشعبي لكي تكسب الهيمنة وتتموقع من جديد ضمن أطر أجهزة الدولة التقليدية القديمة، وتبقى أيضا على البنية السياسية والثقافية والذهنية التي أفرزت طوال فترة الاستقلال حتى يومنا منظومة النظام الحاكم وطاقتها البشرية. في هذا السياق يبدو أن الرهان الحالي للنظام الجزائري لي نزع الحراك الوطني بالتقسيم، وحماية الأعضاء المفروضين على المجلس الدستوري ومجلس الأمة والغرفة السفلى من البرلمان بطرق غير نزيهة وبواسطة آلية التمثيل الرئاسي غير الديمقراطي الذي احتكره بوتفليقة وجوقته لضمان البقاء في الحكم. ولتجاوز هذا الوضع هناك من يدعو الحراك الشعبي إلى التخلص من روتين المظاهرات في الشوارع والساحات العامة وإبداع أشكال أخرى من المقاومة السلمية الرادعة ضد كل الجهات التي تنفذ الآن سيناريو سرقة الهبة الشعبية أو توظيفها لصالحها، وتقدم نفسها بأنها جزء عضوي من الحراك الشعبي وذلك بالقيام بتنظيم الجزائريين والجزائريات في البلديات والدوائر



تونس.. السيادة المنقوصة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

يجسد سلوك السفراء وخطابهم حيال الدول المستضيفة مؤشرا رئيسيا لا فقط عن طبيعة التوازنات القائمة بين الدولة الأصل والمضيف، بل أيضا عن القوة الناعمة لتلك الدولة وقدرتها على فرض الانضباط الدبلوماسي على كافة ممثلي العواصم والمنظمات الإقليمية والدولية. ما ياتيه الكثير من الدبلوماسيين في تونس، يخرج شكلا ومضمونا عن مقتضيات السلوك الدبلوماسي والتقاليد المتعارف عليها ضمن الخطاب الدولي. فعلى مدى أسبوع تكالبت على الدولة وعلى السيادة التونسية، تصريحات ممثلي شريكين اقتصاديين معتبرين. الأول متمثل في سفير الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء في الخطاب مع دولة سيده وفي التعاطي مع شؤون اقتصادية محلية، ولئن سلما بمصادقية مناسبة الفساد وعمقه الزبوني في تونس، فلا يمكن قبول تنزيل هذا المنطوق في سياق تصريحات دبلوماسية.

السياق الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي من جانب، وتونس وتركيا من جانب ثان، وهو سياق يشهد الكثير من التجاذب على عدة جبهات وملفات. فمن الواضح أن النادي الأوروبي لم يستغ التردد التونسي في التوقيع على اتفاقية "الليكا"، وهو تردد راجع إلى الرفض الصريح للمنظمات الوطنية وللحجج المدني المضامين الاتفاقية. حيث أجمعت منظمات المنظمات الوطنية في تونس، على أن الاتفاقية ستكون في أفضل أحوالها نموذجا ردينا عن مسار برشلونة، الذي دخلته تونس في التسعينات قصد تطوير اقتصادها وتنويع الاستثمارات، فانتزع أنه تريباق متوسطي لجسد أوروبي مريض عبر دفع السموم إلى الجسم المغربي. ولئن وجب علينا التنسب في التوصيف والتشخيص، فإنه من الواضح أن المنتظم الأوروبي لم يقدم للمجموعة الوطنية التونسية ما يهدئ روعها حيال التداعيات السلبية للاتفاقية. ولئن كان من حق الدولة التونسية أن ترفض الاتفاقية في شكلها الأصلي أو في بعض بنودها، خشية تصدع التوافق الوطني القائم وضرب السلم الاجتماعي، فمن واجب الاتحاد الأوروبي القبول بالسيادة التوافقية لتونس، ومن واجبه أيضا عدم الاستقواء بالملفات القذرة - التي يعرفها الكبير والصغير في البلاد - للتشكيك في صواب الموقف الرسمي أو لرفض منحى تفاوضي جديد مع الشركاء التونسيين.

أما تركيا فبيدو أن اختبارها لتونس كجوابة أولى نحو أفريقيا، وتحديقه خلفية نحو أوروبا، وكمحطة مقدمة في العالم العربي، اصطدم بالكثير من المعوقات السياسية والإستراتيجية. وهي معوقات منسلة جزئيا، بالمسلكية الإدارية التونسية الثقيلة وبالعقلية البيروقراطية المتناقلة، ولكنها وهو الأصل، مرتبطة أيضا بالدور التركي الخارجي الذي لا يحظى بالكثير من الترحاب حيث يفرض بشكل مباشر اصطفاقات إقليمية لا تتغنيها العواصم العربية والأفريقية في زمن السماوات المفتوحة والتعددية القطبية. إلا أن السبب الذي يفرض مكانته على الدور التونسي، فكان في السيادة الاقتصادية التونسية المنقوصة والمتهاوية بفرط سياسة الاقتراض من المانحين الإقليميين والدوليين. هناك سيادة اقتصادية مفرط بها من قبل الفاعلين السياسيين منذ سنوات الثورة، فإن يصير الوضع الاقتصادي والاجتماعي رهين شروط صندوق النقد الدولي، مؤشر خطير يجعل من الدولة هيئة الجانب من الصديق قبل العدو، ومفتقدة للقوة الناعمة التي ترفض مكانتها على الإقليم القريب والبعيد. وعندما تفقد تونس سيادتها

السبب الذي يفرض مكانته التحليلية، في التطاول الدبلوماسي على الدور التونسي، يمكن في السيادة الاقتصادية التونسية المنقوصة والمتهاوية بفرط سياسة الاقتراض من المانحين الإقليميين والدوليين

أما الثاني فهو السفير التركي الذي أبقى مهمته التمهيلية لبلاده في تونس، قبل تسجيل مواقف منددة ببيروقراطية المؤسسات ونقلها الإداري، الأمر الذي قوت على بلاندا - وفق تصريحات السفير - العديد من الفرص الاقتصادية التركية التي وجدت في الجزائر والمغرب خير ملاذ لها. لن نختلف في صدقية المتن، وهي أقوال وتصريحات يقع تداولها بشكل أكثر حدة وعمق من قبل الإعلام التونسي والمعارضة البرلمانية والسياسية، وقد نجد لها صدى في بعض الأوساط الحاكمة في البلاد، ولكن ثواترها بشكل غير مسبوق يفرض على التحليل تصويبا نحو الأسباب المباشرة والعميقة لهذا الخروج عن أدبيات ومدونة الخطاب الدبلوماسي. لا يمكن فصل تصريح السفيرين عن

الاقتصادية، وتصير مشاريعها الاستثمارية ومرتببات موظفيها ومعاينات متقاعدتها، مرتبطة بموافقة أو فيتنو من صندوق النقد الدولي، يصير التطاول الاقتصادي أمرا معتادا ذلك أن اليد السفلى لا تصنع سيادة. وإلى حين استعادة السيادة بشكلها الكامل، وعلى رأسها السيادة الاقتصادية والمالية، ستصبح مثل هذه التصريحات المتطاولة جواز معتادا.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk